

تقرير عن قانون الموازنه العامة للسنة المالية 2007

أقر مجلس النواب بأغلبية (68) نائباً من بين (94) نائباً حضروا الجلسة المنعقدة بتاريخ (2007/1/21) ، مشروع قانون الموازنه العامه للسنة المالية 2007، حيث تبني المجلس توصيات اللجنة المالية والاقتصادية، والتي كان ابرزها:

- عدم قيام الحكومة برفع أسعار المحروقات.
- الالتزام بزيادة رواتب الموظفين .
- الحد من الانفاق الحكومي.
- اتباع سياسه مالية تعمل على سد العجز في الموازنة.
- توزيع الثروة بعداله على كافة المحافظات.
- زيادة الاعتماد على الذات في سد عجز الموازنه.
- العمل على دراسة امكانية انشاء محافظ استثمارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري.

وفي المقابل اكد رئيس الوزراء التزام الحكومة بعدم رفع اسعار المشتقات النفطية ، والتزامها بزيادة رواتب العاملين والمتقاعدين من عسكريين ومدنيين ، موضحا ان الحكومة ستقدم الى مجلس النواب ملحق قانون موازنة خلال الدورة البرلمانية الحالية ليتم اقراره من المجلس بهدف تغطية النفقات المترتبة على هذه الالتزامات.

وكذلك أقر مجلس الاعيان بالاجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ (2007/2/7) قانون الموازنه العامة للسنة المالية 2007 كما ورد من مجلس النواب 0

الملاحح الرئيسية لقانون الموازنه العامه للعام 2007

قُدرت الموازنه العامه للدولة للعام 2007 بما مجموعه (4334) مليون دينار ، وقد تم تقدير العجز المالي في الموازنه (بعد المساعدات) بما مقداره (380) مليون دينار، أو ما نسبته (3.4%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (450) مليون دينار أو ما نسبته (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2006

أولاً : الايرادات :

1- الايرادات المحليه: قُدرت بنحو (3380) مليون دينار، متجاوزة مستواها في العام 2006 بحوالي (285) مليون دينار او ما نسبته (9.2%) ، مقارنة بقيمتها خلال العام 2006 والتي بلغت في حينه بعد اعاده التقدير (3095) مليون دينار ، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لما يلي :

- الايرادات الضريبية: ارتفعت الايرادات الضريبية بحوالي (256) مليون دينار أو ما نسبته (12.1%) عن مستواها البالغ بعد اعاده التقدير (2113) مليون دينار في العام 2006 ، لتصل إلى (2369) مليون دينار خلال العام 2007، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة ازدياد كل من ضريبة الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية ، ويعزى السبب الرئيس وراء هذا الارتفاع الى التحسن الملحوظ في النشاط الاقتصادي ، جنبا إلى جنب مع استمرار التحسن في كفاءة التحصيل الضريبي.

- الايرادات غير الضريبية: قُدرت بنحو (1011) مليون دينار لتشكل ما نسبته (8.9%) من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ما مقداره (982) مليون دينار بعد اعاده التقدير و (10.1%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2006.

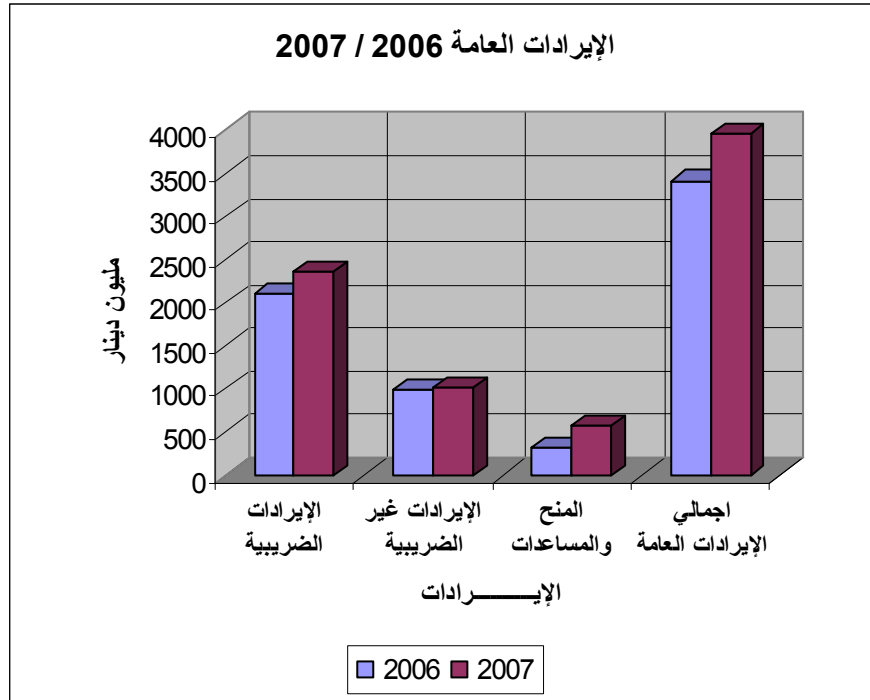
2- المساعدات الخارجية :

يُقدر قانون الموازنه العامه لسنة 2007 ارتفاع حجم المساعدات الخارجية والمنح لتصل إلى (574) مليون دينار وبنمو نسبته (78.2%) ، مقارنة بحجم المنح والمساعدات الخارجية للعام 2006 والبالغ في حينه (322) مليون دينار.

وقد حدد قانون الموازنة لسنة 2007 مصادر المساعدات الخارجية على النحو التالي :

- الولايات المتحدة الامريكية : (92) مليون دينار 0
- الاتحاد الاوروبي : (58) مليون دينار 0
- اليابان : (26) مليون دينار 0
- المملكة العربية السعودية : (398) مليون دينار 0

3- أجمالي الإيرادات العامة : وعلية فأن مجموع الإيرادات العامة المقدره للعام 2007 بلغ (3954) مليون دينار ، متجاوزة مستواها عن العام 2006 بحوالي (537) مليون دينار أو ما نسبته (15.7%) ، والبالغ بعد اعادة التقدير (3417) مليون دينار ، وبذلك ستصل نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي (34.8%) خلال العام 2007 ، مقابل (34.2%) في العام 2006.



يلاحظ مما تقدم ان تقديرات الإيرادات المحلية في موازنه العام 2007 استندت إلى توقع استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وإلى الأثر الإيجابي المتوقع من نمو التدفقات الاستثمارية ، وبشكل يتزامن مع عدم فرض ضرائب جديدة أو رفع نسب الضرائب المحلية الحالية(0)

كما اخذ قانون الموازنة لسنة 2007 بعين الاعتبار نمو الايرادات الجمركية المقدره كنتيجة طبيعية لنمو المستوردات غير النفطية، جنباً إلى جنب مع الالتزامات والاستحقاقات المترتبة على المملكة جراء تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية التي ابرمتها المملكة مع المجموعات الدولية الخارجية ، بالإضافة إلى العوامل الاخرى المرتبطة باداء البورصة وانعكاساتها المتوقعه على حصيلة ضريبة الدخل.

ثانيا : النفقات العامة:

1- النفقات الجارية:

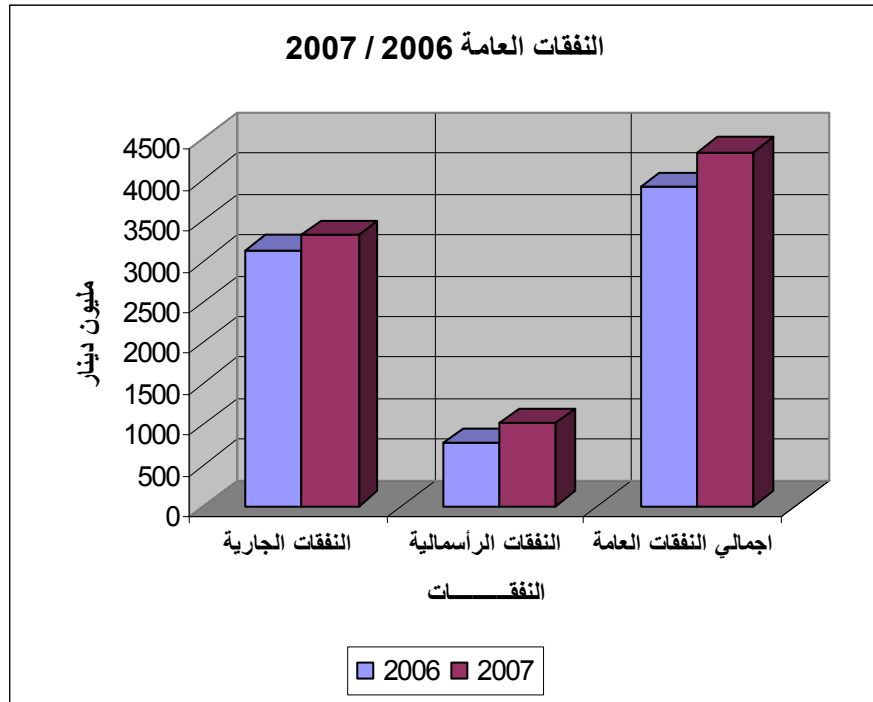
قدرت الموازنه العامة لسنة 2007 النفقات الجارية بنحو (3320) مليون دينار متجاوزة مستواها في العام 2006 بحوالي (186) مليون دينار او ما نسبته (5.9%) ، والتي بلغت بعد إعادة التقدير ما مجموعه (3134) مليون دينار ، ولنتراجع بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى (29.2%) مقارنة مع (31%) في العام 2006 وحوالي (32.3%) في العام 2005 .

2- النفقات الرأسمالية:

تعزيزا للتوجهات الوطنية في التركيز على الانفاق الرأسمالي لما له من انعكاسات هامة على مسيرة النمو الاقتصادي ودفعه إلى الامام ، فقد تم تقدير النفقات الرأسمالية بنحو (1014) مليون دينار ، بزيادة نسبتها (32%) عن مستواها في العام 2006 وبالباغة بعد اعادة التقدير (768) مليون دينار ، لتشكل (8.9%) من الناتج المحلي الاجمالي.

3 – أجمالي النفقات :

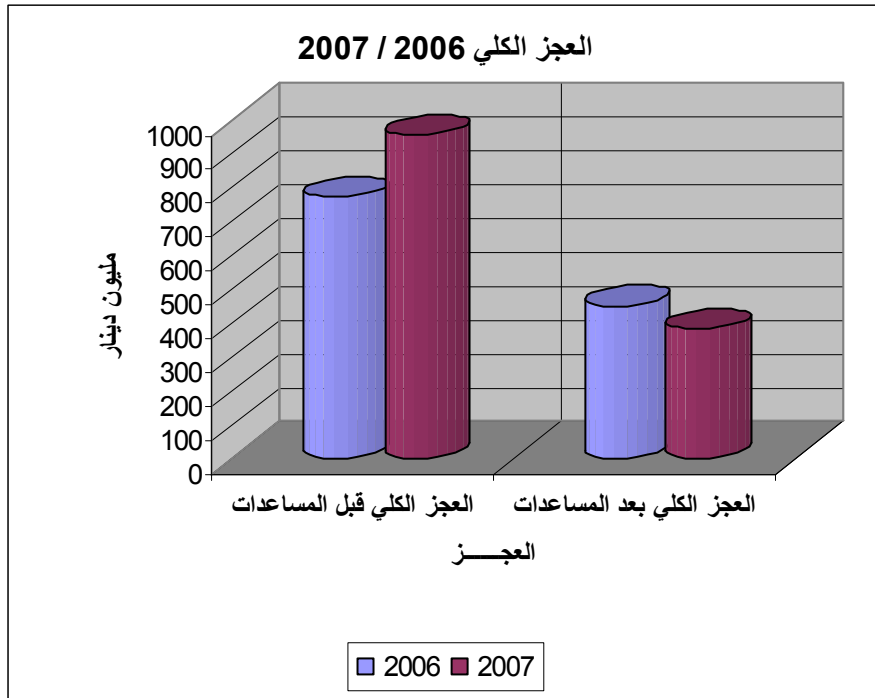
بناء على ما تقدم فإن مجموع النفقات العامه بلغ حوالي (4334) مليون دينار بزيادة مقدارها (432) مليون دينار مقابل (3902) مليون دينار في العام 2006 ولنتراجع بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى (38.2%) مقابل (38.6%) في عام 2006 .



ثالثا - العجز الكلي للموازنة العامة :

وفي ضوء التطورات الملحوظة في اجمالي الايرادات والنفقات المبينة مسبقا ، يتوقع ان يبلغ العجز المالي في الموازنه بعد المساعدات ليصل إلى ما مقداره (380) مليون دينار، أو ما نسبته (3.4%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (450) مليون دينار أو ما نسبته (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2006

اما فيما يتعلق بالعجز قبل المساعدات، فقد تم تقديره بنحو (954) مليون دينار أو ما نسبته (8.4%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (772) مليون دينار أو ما نسبته (7.6%) من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2006 ، وتعزى الزيادة في هذا العجز إلى تعزيز استغلال الزيادة في حجم المساعدات الخارجية لتمويل المشاريع الرأسمالية المعززة للنمو الاقتصادي في المملكة)



ملخص موازنه عامي 2007 و 2006

النفقات				الايرادات			
نسبة التغير %	موازنه عام 2007	موازنه عام 2006	الصف	نسبة التغير %	موازنه عام 2007	موازنه عام 2006	الصف
6	3320	3134	النفقات الجارية	12.1	2369	2113	الايرادات الضريبية
32	1014	768	النفقات الرأسمالية	3	1011	982	الايرادات غير الضريبية
				78.2	574	322	المنح والمساعدات
11	4334	3902	اجمالي النفقات	15.7	3954	3417	اجمالي الايرادات العامة

نسبة التغير (%)	موازنة عام 2007	موازنة عام 2006	العجز الكلي
23.5	954	772	قبل المساعدات
15.5-	380	450	بعد المساعدات

تقديرات موازنه عام 2007

استندت التقديرات الواردة في قانون الموازنه العامة لعام 2007 إلى عدد من المرتكزات، أهمها ما يلي:

- تحسين مستوى معيشة المواطنين بشكل عام ، ودعم أجهزة القوات المسلحة الأردنية بهدف تعزيز مناخ الامن والاستقرار في المملكة.
- الحفاظ على ترسيخ الاستقرار المالي والنقدي من خلال الاستمرار في تخفيض نسبه عجز الموازنه من الناتج المحلي الاجمالي .
- إيلاء قطاعات التعليم والصحة والثقافة والشباب مزيداً من الأولويه والاهتمام في موازنه عام 2007 ، حيث سجلت المخصصات المرصودة لهذه القطاعات في موازنه هذا العام نموا بنسبة (9%) و(7%) و(88%) لكل منهم ، وبذلك يرتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات من (1219) مليون دينار في موازنه عام 2006 إلى (1333) مليون دينار في موازنه عام 2007.
- وفي مجال اسعار المشتقات النفطية ، يمكن إيجاز ما يلي :
 - * عند سعر (60) دولار لبرميل النفط الخام ، سيبلغ الدعم السنوي المقدم للسولار (87.5) مليون دينار ، وللغاز (46.2) مليون دينار، ولزيت الوقود (26) مليون دينار، وللغاز (8.3) مليون دينار، أي ان مجمل الدعم المقدم لهذه المنتجات سوف يبلغ (168) مليون دينار، وفي المقابل سيبلغ الفائض المتحقق من بيع البنزين بانواعه المختلفة عند نفس سعر برميل النفط المشار اليه اعلاه نحو (147) مليون دينار.
 - * سوف يتحقق فائض مقداره (20) مليون دينار من النشاطات الانتاجية الاخرى لشركة مصفاة البترول الاردنية.
 - * سوف يبلغ حجم التعويضات النقدية المباشرة لذوي الدخل المحدود والمتدني حوالي (65) مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الدعم في قانون موازنه عام 2007 المقدم للمواد التموينية والاعلاف والمؤسسات العامة من جامعات وبلديات وصندوق المعونه الوطنية ، بالاضافة إلى المعالجات الطبية ، يبلغ حوالي (491) مليون دينار أو ما يعادل (15%) تقريبا من النفقات الجارية .

أما أهم الافتراضات الرئيسية للاطار المالي متوسط المدى (2007-2009) التي اعتمدها قانون موازنه العام 2007 فهي كما يلي :

- تحرير سوق النفط بالكامل اعتبارا من مطلع عام 2008 ، بحيث يصبح التسعير حسب آلية السوق وفق معادلة معينة يتم تحديدها في حينه 0
- الالتزام بالتخلص التدريجي لدعم المواد التموينية على مدار السنوات الاربع القادمة وكذلك تخفيض الدعم المقدم للمؤسسات 0
- الاستمرار في تعزيز شبكة الامان الاجتماعي 0
- تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال تطبيق الموازنة الموجهه بالنتائج وإدارة أكفاً للتدفقات النقدية 0
- الاستمرار في اتباع نهج تخفيض أعباء الدين الخارجي 0
- تعميق نهج الاعتماد على الذات بشكل اكبر والمحافظة على الاستقرار المالي من خلال تخفيض نسبة عجز الموازنه قبل المساعدات من الناتج المحلي الاجمالي 0

الخلاصة :

أن الانعكاسات المتوقعة لقانون الموازنه العامة لعام 2007 سوف يكون لها تأثيرات ايجابية ملحوظة على اداء النشاط الاقتصاد الوطني ، أهمها :

- نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة لا تقل عن (6%) بالاسعار الحقيقية.
- نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة لا تقل عن (14%) .
- نمو حجم المستوردات وخصوصاً السلع الرأسمالية والوسيلة .
- إزدياد حجم المساعدات الخارجية المتوقع عام 2007.
- إنخفاض نسبه عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي .
- نمو الاستثمارات الاجنبية 0
- تباطوء معدل التضخم خلال العام 2007 الى ما نسبته (5%) .
- حفاظ الاحتياطات الاجنبية على مستواها الحالي البالغ (6) مليارات دولار والذي من شأنه ترسيخ الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار .

وتنص توجهات السياسة المالية على استمرار الحكومة بتخفيض نسبة عجز الموازنه العامة قبل وبعد المساعدات من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات القليلة القادمة ليصل إلى (5%) قبل المساعدات و(2.5%) بعد المساعدات بحلول

العام 2009، وسيترتب على هذا التخفيض تراجع ملحوظ في نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى (65%) في العام 2009 .

كما ستركز السياسة المالية على تخفيض نسبة النفقات العامة لتصل إلى (35%) من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2009 ، وبحيث تستحوذ النفقات الراسمالية على (28%) من اجمالي النفقات العامه بهدف تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي ، وضمن نفس التوجهات المالية لرفع سوية الانفاق العام فقد تم التركيز على رفع النفقات الرأسمالية باعتبارها محركاً رئيساً للنشاط الاقتصادي ، حيث تجاوزت تقديرات هذه النفقات لأول مرة حاجز المليار دينار لتصل إلى نحو (1014) مليون دينار بزيادة نسبتها (32%) عن مستواها في عام 2006 ولتشكل بذلك حوالي (8.9%) من الناتج المحلي الاجمالي .

وبالرغم من التوجهات الايجابية المذكوره اعلاه، الا ان الاقتصاد الوطني ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تعيق نموه وتستنزف الكثير من طاقاته المالية ، ويأتي في مقدمه هذه التحديات فجوتا العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات ، حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري من (2.4) مليار دينار عام 2004 إلى (3.8) مليار دينار عام 2006 ، ويعزى السبب الرئيس في اتساع هذه الفجوة خلال العامين الماضيين إلى ارتفاع فاتورة استيراد النفط الخام ومشتقاته، خاصة وأن الارتفاع المستمر لفاتورة النفط يعتبر تحدياً رئيساً بالنسبة للاقتصاد الوطني .

بناء على ما تقدم، نستخلص أن مواجهه هذه التحديات والاختلالات المزمنة التي يواجهها الاقتصاد الاردني تتطلب المزيد من الاعتماد على الذات وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية ، والى زيادة الانتاج والاستثمار، وتحفيز حركة الصادرات وتوسيع قاعدتها، وارتياح اسواق جديدة ، والانضمام لاتفاقيات تجارية تعود بالفائدة الحقيقية على الاقتصاد الاردني .